٣٤٨٨ (د - ٣٠) - دور القطاع العام في تعزيز الانماء الاقتصادى للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وقرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير أيضا الى أحكام اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (٦٣) التي تتضمن ، في جملة أمور ، الاعتراف بأهمية تأمين دور مناسب للقطاع العام في تعزيز الانماء الصناعي للبلدان النامية ،

واذ تؤكد من جديد حق كل بلد في ممارسة السيادة الدائمة على موارده الطبيعية لفائدة شعبه ،

واذ تضع نصب عينيها أن لكل دولة حقا سياديا ، غير قابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادى والاجتماعي وفقا لارادة شعبها ودونما تدخل خارجي ،

واذ تلاحظ ما للقطاع العام من أهمية متزايدة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية ودوره في الاسراع بتقدمها الاقتصادى وتنويعه بما يتفق والاحتياجات الأساسية للبلدان المعنية ومتطلباتها الاجتماعية الاقتصادية المتباينة ،

١ - تعترف بالدور الهام والحيوى الذى يستطيع القطاع العام في البلدان النامية أن يقوم به في تعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف العامة في مجال الانماء الاقتصادى والاجتماعي طبقا لخططها الانمائية القومية ؛

٢ - وتحيط علما بتقرير الامين العام عن دور القطاع العام في تعزيز الانماء الاقتصادى للبلدان النامية (٦٤) الذى أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ؛

---

(٦٣) أقرتهما منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في مؤتمرها العام الثاني المعقود في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥ (انظر A/10112 ، الفصل الرابع) .

(٦٤) E/5690 و Add.1 .

٣ — وتدعو الامين العام الى القيام ، بمناسبة عملية الاستعراض والتقييم التي تجرى كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، باجراء دراسة شاملة أخرى لجميع البيانات المتاحة حول مقدرة القطاع العام ، الحالية والممكنة ، على تعزيز الانماء الاقتصادى وذلك بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان ؛

٤ — وترجو من الامين العام أن يستعين ، عند اضطلاعه بهذه المهام ، بالمقدرة والخبرة المتوافرتين في المؤسسات القومية ذات الصلة ، ولا سيما المؤسسات الموجودة في البلدان النامية ، وأن يدخل في حسبانه الآراء التي عبرت عنها الحكومات في هذا الموضوع ، وأن يأخذ في اعتباره ، في جملة أمور ، أثر القطاع العام على مايلي :

(أ) المعايير والممارسات التي تطبقها البلدان النامية فيما يتعلق بدور القطاع العام ومكانه في السياسة الانمائية الشاملة ؛

(ب) تكوين رأس المال وانتفاع البلدان النامية انتفاعا أكمل بمواردها الطبيعية لفائدة جميع سكانها ؛

(ج) بلوغ أهداف مفهوم موحد للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، بما في ذلك تحقيق توزيع أعدل للدخل والثروة على الصعيد القومي ؛

(د) ايجاد فرص أكبر للعمل والحد من البطالة ؛

(هـ) توسيع دور البلدان النامية في التجارة الدولية ، بما في ذلك تحسين قدرتها التصديرية وميزان مدفوعاتها ؛

٥ — وترجو من الأمين العام أن يقدم الدراسة مشفوعة بتعليقات هيئات الامم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين .

الجلسة العامة ٢٤٣٩
١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٨٩ (د — ٣٠) — التعجيل بنقل الموارد الحقيقية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣١٧٦ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن أول عملية من عمليات الاستعراض والتقييم التي تجرى كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ، و ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام